

الإعراب:

لغة: هو الإبانة والإيضاح، يقال: أعرب عنه لسانه أي أبان وأفصح<sup>(١)</sup>، أما الإعراب في الاصطلاح فهو ((تغيير العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل))<sup>(٢)</sup>.

وحكم جمهور النحويين من القدماء أن الإعراب جاء ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، فذكر ذلك الزجاجي أن فائدته في الكلام ((لمعنى يوجد ويدل عليه))<sup>(٣)</sup>، وقال: ابن فارس فأما ((الإعراب فيه تُمَيِّز المعاني ويُوَقِّف على أغراض المتكلمين))<sup>(٤)</sup>.

وشذ عن الجمهور محمد بن المستنير المعروف بقطرب (٢٠٦هـ) تلميذ سيبويه، الذي رأى أن الحركات الإعرابية جيء بها؛ للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين، ولم تأتٍ للتفريق بين المعاني ((إنما أعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبيطون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام))<sup>(٥)</sup>.

والظاهر أن قطرب تأثر بقول الخليل، في أن سبب وجود الإعراب هو لوصل الكلام ((وزعم الخليل إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف، ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه))<sup>(٦)</sup>.

(١) لسان العرب: (عرب).

(٢) النحو الوافي: ٧٤/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٧.

(٤) الصاحبى: ١٤٣ (باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع).

(٥) الإيضاح في علل النحو: ٧٠-٧١.

(٦) كتاب سيبويه: ٢٤١/٤-٢٤٢.

ولو تابعنا دلالة (زعم) عند سيبويه نجد أنها تمثل القلة والرأي الضعيف-غالبا-(<sup>١</sup>)، وهذا ما ذكره الليث أن أهل العربية يقولون: (زعم فلان) في حالة الشك في الكلام لعله كذب أو باطل (<sup>٢</sup>).

وقد ردَّ النحاة على قول قطرب: ((لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعهُ أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخير في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم)) (<sup>٣</sup>).

ولم يلقَ قبولا ما ذهب إليه قطرب من اللغويين والنحويين القدماء والمحدثين عدا الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة)، الذي وافقه فيما ذهب إليه، وبتلخص كلامه بما يأتي:

١- ليس للحركة الإعرابية مدلول، فلا تدل على فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، أو غير ذلك.

٢- هذه الحركات جاءت في الغالب لوصل الكلام، أي للتخلص من التقاء الساكنين، وأن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، بل من موقع الفاعل والمفعول في الجملة.

٣- الحركات الإعرابية جاء بها النحاة لتطرد قواعدهم، فحركوا كلمات لا داعي إلى تحريكها، فقالوا: (الرجلُ قائمٌ) بضم اللام وكان يكفي (الرجلُ قائم) بتسكين اللام إذ لا توجد ضرورة إلى تحريك اللام.

(١) كتاب سيبويه: ١/٨٦، ١٤٧، ١٦٩، ٢٦٢، ٣٦١، وغيرها كثير.

(٢) لسان العرب: (زعم).

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٧١.

٤- الإعراب كان في اللغة النموذجية الأدبية، ولم يكن موجودا في أحاديث الناس ولهجات خطابهم<sup>(١)</sup>.

هذه القضية التي أثارها الدكتور إبراهيم أنيس لم تلقَ قبولا لدى المحدثين، وقد ردَّ عليه الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، مستشهدا بما قاله يوهان فك في كتابه (العربية)<sup>(٢)</sup>، في أن مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك الشك في وجود الإعراب، في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ فاطر ٢٨، ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ التوبة ٣، ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ البقرة ١٢٤، فتكون الفتحة في (الله) و(إبراهيم) إنما هي علم المفعولية، والضممة في (العلماء) و(ربه) إنما هي علم الفاعلية، وكل ذلك مقصود. وردَّ الدكتور المخزومي على الدكتور أنيس، إذا لم يكن للمعاني أثر في أحوال أواخر الكلمات، فلماذا اختلفت في حال الفاعلية والمفعولية؟، وكيف يفسر لنا اختلاف اللهجات في الوقف؟ مثل لهجة (أزد السراة) إذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته، أطالوها واوا، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسوته، إلى ياء، فيقولون: هل جاء خالدو، مررت بخالدي حين يريدون الوقف. فتلك قرائن قاطعة لا يمكن تجاهلها<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن الدكتور إبراهيم أنيس أول من شك في حقيقة الإعراب، فقد ذكرنا رأي قطرب، أن الإعراب دخل العربية؛ لتخفيف الثقل من إسكان الكلمات، وقبَّل الدكتور أنيس بعض المسشرقين، ومنهم (فوللرز Vollers) الذي ذهب أن القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة

(١) من أسرار اللغة: ١٦٩، فصول في فقه العربية: ٣٧٤-٣٧٦.

(٢) العربية: ١٥.

المجردة من الإعراب؛ ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد، حتى أضحى يقرأ بهذا البيان العذب<sup>(١)</sup>.

وقد رد عليه المستشرق (نولدكه Noldeke) أن أغلب ما توهمه المستشرق فوللرز إنما كان صوراً من تساهل الناس في القراءة، بعد اختلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن، فليس للنص القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو من بعيد<sup>(٢)</sup>.

ومن المشككين المستشرق (باول كاله Paul E. kahle) الذي قال: إن النص القرآني كان خالياً من الضبط بالشكل، الذي يعكس وضوح العربية، وبعد ذلك اقترحت طريقة تضاف فيها العلامات في نهاية الكلمة إلى النص؛ لضمان صحة القراءة، ثم حذيت لغة القرآن على نمطها، واحتج (كاله) بقول الخليفة أبي بكر: (إن إعراب القرآن، لأحب إليّ من حفظ بعض حروفه)، وقال ابن مسعود: (جوّدوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يعرب). ثم قال: الإلحاح على طلب قراءة القرآن بالإعراب، لا يبدو معقولاً، إلا إذا كان يُقرأ من دون إعراب، وعُدَّ هذا الإعراب في وقت متأخر<sup>(٣)</sup>.

إن استنتاج (باول كاله) خاطئ؛ لأن الإعراب بمعناه الاصطلاحي لم يكن معروفاً في أيام أبي بكر وابن مسعود، ومعنى كلمة (إعراب القرآن) في هذه الأحاديث - إن لم تكن مزيفة - هو الوضوح والبيان وإظهار الحروف والحركات وتلاوته على وفق قواعد العربية في قراءة القرآن<sup>(٤)</sup>.

(١) دراسات في فقه اللغة: ١٢٢.

(٢) نفسه.

(٣) اللغة (الف. ل.): ١٦٥، فصول في فقه العربية: ٣٧٨-٣٨٠.

وإذا كان هذان المستشرقان قد قدما آراء شككت في أصالة الإعراب، فإن كثيرا من المستشرقين، قد دافعوا عن أصالته في العربية، مثل (نولدكه) الذي رأى أنه من غير المعقول أن يكون محمد (ص)، استخدم في القرآن لغة تخالف اللغة الشائعة في مكة، ومن الخطأ الشنيع، الاعتقاد أن العربية في عهد النبي محمد (ص)، لم يكن فيها إعراب، فإن العلماء في عصر هارون الرشيد، قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو. ولكن ظاهرة الوقف الشائعة في الحديث اليومي، قد عودت الأذن على سماع الصيغ الخالية من الإعراب، ولو كان النبي محمد (ص)، أو أحد معاصريه قد نطق بالقرآن من دون إعراب لوصل إلينا<sup>(١)</sup>.

وذكر المستشرق (يوهان فك Johann Fuck) أن العربية الفصحى احتفظت، في ظاهرة التصرف الإعرابي، التي فقدتها جميع اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة<sup>(٢)</sup>. وقال المستشرق (برجشتراسر G. Bergstrasser) ((والإعراب سامي الأصل))<sup>(٣)</sup>.

وبعد هذا يمكن القول إن الإعراب في العربية يدل على المعاني، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات، والأدلة على ذلك كما يأتي:

١- وجود الإعراب في قانون حمورابي (١٧٥٠-١٧٩٢ ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة، فالفاعل فيه مرفوع، والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، كما هو في

(١) فصول في فقه العربية : ٣٨٠-٣٨١.

(٢) العربية : ١٥.

(٣) التطور النحوي للغة العربية: ١١٦.

العربية تماماً<sup>(١)</sup>.

٢- أقوى الأدلة تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرب الكلمات مع تجرده من الإعجام والشكل يرمز إلى كثير من الإعراب بالحروف نحو (المؤمنون، المؤمنین...) وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، شهيداً، بصيراً...) وهلم جرا .

٣- دُونَ المصحف العثماني في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تنسب إليهم اختراع قواعد الإعراب من المشككين بأصالة الإعراب في العربية.

٤- علماء العربية كانوا يسمعون الإعراب بكل دقائقه، كما ورد في كتاب سيبويه: (سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به)، أو (سمعنا ممن يوثق بعربيته)، أو (سمعنا من العرب ينشدونه)، وردد ذلك كثيراً في كتابه<sup>(٢)</sup>.

٥- إذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطؤوا جميعاً على صناعة الإعراب واختلاقه، فإنه لا يمكن أن نتصور أنه تواطأ معهم عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألا يذكر أحد منهم شيئاً ما عن هذا الاختراع.

٦- وجود مظاهر الإعراب وخاصة الإعراب بالحروف، في بعض اللهجات العربية الحاضرة في معظم لهجات العراق ونجد والحجاز وغيرهم، يُنطق بالأفعال الخمسة مثبتة فيها نون الإعراب: (يمشون، تمشون، تمشين...) ،

(١) فصول في فقه العربية: ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) كتاب سيبويه: ١/٥٢، ٧١، ٨٦، ١١١، ١٥٥، ٢٤٣، ٢٤٩.

ويقولون: (أبوك، أخوك) ينطق الواو، وينطق بجمع المذكر السالم مع الياء والنون: (الطيبين، المؤمنين،...) (١).

وقد ضاع الإعراب في العربية الفصحى عندما اختلط سكان مكة بعناصر أجنبية، ولم يحتفظ منهم إلا عدد قليل بالشكل القديم للغة، ابتداء من النصف الثاني للقرن الأول الهجري، وقد عزا (نولدكه) ضياع الإعراب إلى الوقف على الكلمات العربية بالسكون، إلا أنه جانب الصواب في قوله: إن فقدان الإعراب غير مؤثر في وضوح المعنى، فالإعراب يقوم بتوضيح وظيفة الكلمة في الجملة، فلو أسقطنا الإعراب لاختلط المعنى، نحو: ضرب محمد علي .

والإعراب عامل مساعد على حرية بناء الجملة العربية مثل: (ضرب محمد عليا) يمكن أن تقال في العربية الفصحى، بأوجه متعددة؛ نحو: (ضرب عليا محمد) أو (محمد ضرب عليا) أو (عليا ضرب محمد)، والتقديم والتأخير في الجمل السابقة، يعزى إلى الجزء الذي يهتم به المتحدث أكثر من غيره عندما يقدمه في التركيب.

وعندما فقد الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فإن الجملة السابقة (ضرب محمد عليا) أصبحت في اللهجات الحديثة: (محمد ضرب علي) بتقديم الفاعل، ثم مجيء الفعل، ثم المفعول به (٢).